



علي عمر الصيعري

ليتعظوا من أحداث مصر

في تحليل سياسي جدير بالتأمل، لملامسته حقيقة ما يجري من أحداث في «مصر» قال المحلل السياسي والباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية بـ «موسكو» فلاديمير كازاكين في معرض رده على سؤال ل«قناة» روسيا اليوم، مساء 29 يناير الماضي حول رايه في ما يدور في الشارع العربي من ثورات غضب، (إن هذه الثورات ليس لها زعامة أو حزب قادر على قيادتها، فالقوة الإسلامية الراديكالية- يقصد بها الإخوان المسلمين- لم تتمكن من بسط سيطرتها على المتظاهرين في الشارع)، وها قد صدق في ما ذهب إليه، إذ اكتشف المتظاهرون، وبعد مرور اثني عشر يوماً أنهم بلا زعامة تقودهم وتتفاوض باسهم مع السلطة أو الخارج، وعلى الرغم من مشاركة ثمانية أحزاب كبرى معارضة أشهرها حزب (الإخوان المسلمون)، كما اكتشف معظمهم أن كل هذه الأحزاب لا تمتلك رؤى وبرامج سياسية، أودينامكية القيسادة الجماهيرية في أخرج وأسوأ الأوضاع التي فدعتهم إليها قيادات هذه الأحزاب وورطتهم فيها.. وما زاد الطين بلة، تصريح الناطق باسم « الإخوان المسلمون» مساء السبت الماضي، قائم فيه، مبرراً فشل قيادة حزبه، «إن الحزب لا يريد أن يضيء على هذه الثورة- بحسب زعمه- الصفة الإسلامية».

وعلى الجانب الآخر، حيث يقع «عربن الأسد» حامي النظام العالمي الجديد، دارت جلسات ساخنة تحت قبة مجلس الشيوخ الأمريكي يوم الخميس 3 فبراير الجاري، أطلق عليها، جلسات «استماع» اتهم خلالها كبار المشرعين الأمريكيين أجهزة الأمن والخدمة الخارجية الأمريكية ال «سي. آي. ايه» والخارجية الأمريكية وكالات المخابرات الأخرى بالتقارير الكيدية والعلومات المبالغ فيها التي تستقيها تلك الأجهزة من أقطاب المعارضة والقوى السياسية المصرية، والذين أوهموها بأنهم في يوم وليلة من الاحتجاجات سيطيحون بحسني مبارك ونظامه، حتى أننا لاحظنا في بداية الاحتجاجات نبرات التعالي والوعيد في تصريحات هيلاري كلينتون ونظراتها من دول الغرب الموجهة للنظام، وبعدها بأسبوع تلاشت سيما بعد جلسة الاستماع- أي الاستماع التي إليها اشترنا- فيعد أول تصريح للبيت الأبيض بأن على مبارك التنحي فوراً، فأدانتها وكالة الأنباء « أفب» مساء أمس الأول بأن المبعوث الأمريكي إلى مصر صرح بالقول: «إن على مبارك أن يبقى خلال الفترة الانتقالية»، وقبله دعا «بلسكوني» في الانتقال المنظم للسلطة، والإبقاء على مبارك، وصفه بالمرجع..

فهل تعي أحزاب، المشتركة في الانتفاضات وتنهيج الشارع، والتي لا يشارك فيها سوى أعضائها وأولادهم وأقربائهم ليست نزهة في بستان، وأن تقاريرهم واتصالاتهم بسفارات أجنبية والتهم عليها بقرائهم على الإطاحة بزعيم مثل علي عبدالله صالح وحزب مثل المؤتمر الشعبي العام بين عشية وضحاها لن يصدقا أحد بعد الدرس الذي تعلمته أمريكا من أحداث مصر، وأن أية مغامرة من قبلهم، بعد اليوم، لن يغفر لها الشعب اليمني إذا وقعوه بخديعة في أتون محرقة كحرقه ميدان التحرير بدمع العربية.

قال الشاعر:
فقد كالذي قد ذاق منك معاشر
لعبت بهم إذ أتت بالناس تلعب
(ابن الفرج)

ali.s15@hotmail.com

كلام هام مبادرة الرئيس..

عبدان دهيس

حظيت المبادرة الرئاسية التي أطلقها فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- في الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى الأربعة الماضي بتأييد شعبي وجماهيري وسياسي واسع، عم المحافظات، ومن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الساحة الوطنية التي باركت هذه المبادرة واعتبرت مدخلا صادقا لمعالجة الإشكاليات والقضايا محط الاختلاف بين الأحزاب الممثلة في البرلمان لتجنب الوطن المنزلق للإجهاد والتفكك والتشرذم والفرقة والحالات الإجهاد على مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة التي تحققت بنضال وتضحيات كبيرة للشعب اليمني قاطبة قد قهها على مدى (نصف قرن) من الزمان، في عمر اليمن اليمنية (٢٦ سبتمبر و ١ أكتوبر)، التي أعادت للوطن والشعب كرامته وحرية وسيادته ومجدده وعزته..

لقد عبرت مبادرة فخامة الرئيس عن حرصه الكبير -الذي لا يقبل الجدل ولا التشكيك- على المصلحة العليا للوطن ووحدته وأمنه واستقراره، وعلى الحفاظ على منجزات ومكاسب الشعب، وعلى التجربة الديمقراطية التعددية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، عبر صناديق الاقتراع، ومعالجة القضايا الخلافية والتباينية من خلال لغة الحوار.. والرجوع إلى صوت العقل والحكمة والالتزام على التناجيات والتشجعات والعصبيات السياسية، التي لا تخدم إلا أعداء الوطن.

لقد قدم فخامة الرئيس- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية منذ اتفاق فبراير ٢٠٠٦ وحتى اجتماعه بمجلسي النواب والشورى- العديد من المبادرات والمعالجات.. حول كثير من القضايا وكان فيما يتعلق بحوار الأحزاب الممثلة في مجلس النواب أو بالقضايا والمستجدات في الساحة الوطنية، فقد عرف فخامته بالحكمة ورجاحة العقل وسعة الصدر، وله مواقف مشهودة وعظيمة وتاريخية، ستظل محفورة في ذاكرة جميع أبناء الشعب اليمني، وأجياله المتعاقبة..

لقد أن الأوان لكافة الأحزاب السياسية والفعاليات الاجتماعية والمدنية أن تلتقي على «كلمة سواء» للإبحار بالوطن إلى المستقبل الآمن والسعيد..

يجب أن تستوعب الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الاجتماعية، أن الوطن ليس ملكاً لأي منها، وأن المواطن لن يترك الساحة لمستقبل مجهول، دون محددات ترسمها مسارات اقتصادية واجتماعية وأمنية تنهض بالحاضر، بكل متغيراته باتجاه مستقبل واضح المعالم.

الإصلاحات السياسية والتنمية خدمية كانت أو انتاجية، تواكبها الإصلاحات الإدارية، لا بد وأن تلامس هموم وتطلعات المواطن، أمنه ومعيشته وحياته الحرة الكريمة، في ضوء المعالجات الحقيقية الموكبة لمتغيرات العصر.. ويخطئ من يظن أن خطابه السياسي والإعلامي بهدف اختطاف السلطة أو تازيم الشارع، وتزايد عملية الاحتقان حول الحل الصحيح..

التعديلات الدستورية هي مشروع فقط طرحه مجلس النواب كمؤسسة دستورية، لا الانتخابات وسيلة لتعزيز العمل الديمقراطي وليست غاية.. والحوار طريق أمثل للوصول بالبلاد والعباد إلى

عندما يكون العقل المستنير حاضراً في ساحة الفعل الوطني تخفني عوامل الفتن ويتوارى أصحابها خوفاً من غضبة الشعب الذي يكتشف الحقيقة، ولكن عندما يغيب أو يتغيب العقل المستنير يظل الشعب تحت سيطرة أصحاب الزيف والفتن وصناع الأزمت وتجار الحروب وأصحاب المصالح الضيقة والطموحات غير المشروعة، ولا يستطيع الشعب اكتشاف حقيقتهم إلا بعد فوات الأوان حينما يلمس الضرر الحقيقي والجرم العملي الذي يخلفه دعاة الفتن وتجار الحروب، وقد أثبت التاريخ السياسي المعاصر أن الانتهازيين يستغلون الشعوب ويعملون على تغييب العقول المستنيرة أو منعها من الظهور، لأنهم يدركون تماما أن العقل المستنير سيكشف حقيقة نواياهم وسوء أفعالهم وفضاعة جرمهم وسفه طيئهم.

إن دعاة الفتن وصناع الأزمت وتجار الحروب لا يقدرّون بأي حال من الأحوال عواقب أفعالهم على الصالح العام، وليس لديهم من هم غير تحقيق مصالحهم الأنايية وتحقق المكاسب السياسية الرخيصة، وهؤلاء لا يهتمون وطن ولا سيادة ولا أمن ولا استقرار ولا سلام اجتماعي، لأنهم لا ينظرون

ورياتك متأثرة الحوار أولاً..

محمد شنيف

يمن أمن ومستقر ومزدهر.. بعيداً عن الانشداد إلى الماضي، أو التمسك برؤى أو شخصية القضايا الوطنية وطرح أحكام مسبقة..

الحوار قضية أساسية يجب تصليها في ثقافة المجتمع، ومبدأ حضاري لتجذير ثقافة العمل السياسي وتطويره، القائم على احترام مبادئ الثورة وأهدافها المستمدة من شريعتنا الإسلامية الغراء، وحماية منجزات الوطن التي تتحقق منذ عام



د/ علي مطهر الغربي

الإلى مصالحهم الذاتية وقد هيأوا أنفسهم على ذلك الفعل الشيطاني وراهنوا على تحقيق مصالحهم من خلال افتعال الأزمت وتؤوير الشارع واستخدموا في سبيل ذلك كل الوسائل غير المشروعة وأوهمو البسطاء من الناس الغافلين أنهم إنما يعملون ذلك من أجلهم، وقد ركعنا إلى عدم كشف الحقيقة لأنهم كتحالفوا مع عناصرهم العدوانية داخل أجهزة الدولة على محاربة العقول المستنيرة وعطلوا الفعل الوطني الواعي وجعلوا الساحة خالية من كل عقل مستنير وفعل وطني مسؤول.

إن هذه الحالة الشيطانية لمسناها حقيقة في ساحتنا السياسية على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية وأجهزة الدولة، حيث العمل العدواني على مقدرات الناس وأمنهم واستقرارهم عمل مدير ومخطط له بإحكام فأوجدت عناصر الشر والفتنة عناصر لها تعمل في أجهزة الدولة وأوكلت إليهم عملية محاربة العقول المستنيرة وإحباط الوطنيين الشرفاء وتسهيّل

١٩٦٢ م، وتلك مسئولية وطنية يتحملها كافة أبناء الوطن وقواه السياسية والاجتماعية في السلطة والمعارضة.

إن دعوة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المنتخبة من الشعب، للحوار والاتفاق حول قضايا الوطن حتى اللحظة هي دعوة من الشرعية الشعبية لكل قادة العمل السياسي إلى توحيد الصف الوطني، والاتجاه نحو مقومات الحاضر وملامح آفاق المستقبل.. وهذا يعني التأكيد بوجود قواسم مشتركة ثابتة يكون الحوار حول تفصيلاتها في إطار تحمية الشرعية الدستورية..

الفرصة متاحة لأي معارض أن يحاور وي طرح رؤاه حول تحقيق المشروع الوطني الشامل.. ووفق مراحل وخطوات تنفيذية زمّنة..

هذا إذا كانت النوايا تدور حول إيجاد إصلاحات سياسية واقتصادية تستنهض طموحات المواطن.. والرئيس هو المرجعية الشرعية للجميع، كما أن الدولة بجوسساتها إطار مشترك لكل أبناء الوطن وقواه السياسية والاجتماعية.

مهمة العناصر الشيطانية ومنع العقول المستنيرة من الحصول على الحقوق المشروعة وزرعت في طريقهم الإحباط وممارست ضدهم التهميش ظلناً من العناصر الحاقدة على الوطن أن ذلك سيوصلهم إلى السخط ويجعلهم يميلون إلى ممارسة العنف أو مساندة دعاة الفتن أو يقومون بأعمال يمكن أن تحقق أغراضهم العدوانية على الشعب، غير أن العقول المستنيرة لم تندفع إلى ذلك الفعل المخطط له من قبل قوى الكيد والعدوان على الشعب ومقدراته، ولم تحاول الأنزواء على الاحتجاج عن الناس بسبب تلك الممارسات التي تمارس ضدهم، وتتف عقيمة في طريق الحصول على حقوقهم المشروعة، وأدركوا تمام الإدراك أن الذين يمارسون ذلك الصلف ضد حقوقهم ماجورون لا يخدمون الوطن، وإنما يخدمون أعداء الوطن وهم أدوات بأيدي الحاقدين على الثورة والديمقراطية والوحدة، ولهم أجندة محددة من

الخارج يعملون على تنفيذها بهدف الوصول إلى تخريب البلاد والعباد وفساد الوحدة الوطنية.

نعم هذه حقيقة التآمر على الوطن من أعداء الإنسانية، وأنا على يقين أن العناصر الحاقدة على الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية المدسوسة لم تعد بعد هذه المرحلة قادرة على إخفاء نفسها أو التستر خلف أحد على الإطلاق، لأن فعلهم في محاربة العقول الوطنية المستنيرة بات واضحاً للعيان مهما قالت من كلام معسول، ولذلك ينبغي محاسبة أمثال هؤلاء لأن خطرهم على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أعظم من أولئك الذين باتوا واضحين ويعلمون عداءهم للوطن ومقدراته، وقد كشفت الأزمة الأخيرة الكثير من الذين يعملون على مساندة الفتنة وتغذية أطرافها ومدعم بالعون والمساعدة وبات على الدولة محاسبة الأتيمين والمجرمين واتاحة الفرصة لأصحاب العقول المستنيرة التي تعاني من التهميش والاعتداء على حقها رغم صبرهم ووقوفهم بإخلاص لا نظير له في سبيل حماية الوحدة الوطنية وضوء السلم الاجتماعي.. فهل ستشهد المرحلة المقبلة إنصافاً من هذا النوع؟ نأمل ذلك بإذن الله.

أحزاب بلا عمائم!!

ولكنهم اليوم بصورة (مودرن) أي بلا عمائم واضحة للعيان.

الشاهد اليوم أمام كل من يقرأ الخطاب الاعلامي لبعض قادة (المشترك) سيضع أمامه بدون ذكاء سياسي أو عناء فكري أن (المشترك) وصل إلى طريق مسدود في التخاطب ليس فقط مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية، بل مع قواعده الذين يتقاصرون يوماً بعد يوم ليعتدوا هؤلاء القادة لوجههم أمام مسحة الشعب.. ولعل هروب هؤلاء القادة من الاستحقاق الدستوري والمتمثل بالانتخابات النيابية الرابعة، دليل على هذا التفكك الأسود الذي أدخلت قيادة المشترك نفسها فيه.

من هنا نجد خطاب الاعم والأيدي عناصر التمرد الإمامية في صعدة والأعمال الإجرامية والإرهابية في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية والتستر خلف دعوات الانفصال المريضة.. كلها عاونين لاستراتيجية فاشلة لهذه الأحزاب التي ظلمت الشعب والوطن بادعائها أنها «أحزاب معارضة»..

فمتى يدرك هؤلاء القادة أن أفكارهم وأحلامهم السوداء قد داس عليها للشعب كما فعل في المسيرات الحاشدة المؤيدة للمؤتمر الشعبي العام وإجراء الانتخابات وقيادة الرئيس صالح، التي شهدت كل محافظات الوطن مؤخراً.

قطرة انتماء

أحمد محمد راجع

خطوة موفقة تلك التوجهات التي أصدرها الرئيس الخاصة بإعفاء الطلاب الدارسين على حسابهم الخاص (تعليم موازي) في الجامعات الحكومية اليمنية من دفع بقية الرسوم الدراسية لهذا العام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٠، وأنا شخصياً كنت أتمنى على الأخ الرئيس أن يوجه بإلغاء التعليم الموازي من الجامعات الحكومية اليمنية لأنه لا يتم توريده أي مبلغ من هذه الرسوم الدراسية- حسب عملي- إلى خزينة الدولة، وقد سعت- والعهدة على الراوي- أن ما يقارب من مبلغ الستة مليارات ريال - وهذه أرقام قديمة- تذهب إلى الجيوب من التعليم الموازي دون أن ينفق منها حتى فلس واحد ولو ترميم أية كلية من كليات التعليم الموازي أو شراء أجهزة لها أو معدات.. إذا ما الفائدة من هذا التعليم.. هل الغرض منه فقط تحصيل مبالغ مالية تذهب إلى الجيوب الخاصة دون أي مبرر ليتصرف بها غير المستحقين لها..

إن هناك من الناس القادرين يمكن أن يبعثوا أولادهم للدراسة إلى خارج الوطن إن لم يستطيعوا تفسيرهم على حساب الدولة، وهذا من حقهم في أن يؤمنوا لأولادهم تعليماً راقياً في جامعات لها سمعتها على المستوى الفرق الكبير والشاسع بين زمنين مختلفين.

جاء الاستقلال الوطني الناجز في ٣٠ نوفمبر ليحقق حلم اليمنيين بحكم وطني ناضل ومات واستشهد من أجله مئات الشباب ومئات الرجال ومئات النساء.

بعد تحقيق الوحدة واكتمال استدارة القمر اليمني ولولج اليمن العام الثالث والأربعين بعد سن الرشد الواهوم!

زاوية طارئة

فيصل الصوفي

لا تهدروا مبادرة الرئيس

المبادرة التي أطلقها رئيس الجمهورية الاسبوع الماضي، وصفت من قبل بعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك بأنها «إيجابية»، وهو وصف «إيجابي» رغم أنها أعلى من هذا التقييم العجل.. وقال قياديون في المشترك أيضاً، وفي ما يتعلق بما هو «عملي»: نريد خطوات ملموسة.. نريد تنفيذاً أو تفاصيل.. نريد أن يوجه إعلاناً رسمياً لنا بهذا الشأن.. أي يدعونا إلى الحوار حولها.. وفي نفس الوقت كان رد الفعل من قبل بعض قيادات المشترك غير إيجابي بالمره.. قالوا: لماذا تأخرت المبادرة وخرجت في هذا الوقت؟ وشككوا في جديتها رغم وضوحها وجديتها.. وكان هؤلاء يطالبون من الرئيس أن يأتيهم بأبي هريرة أو عبدالله بن عمر ليضربوا بها عنقهم وأن الرئيس يعني ما يقول..

وبعض النظر عن هذا التفاوت في مواقف قيادات أحزاب اللقاء المشترك من مبادرة رئيس الجمهورية، فإن انسجام مواقفهم فيما يتعلق بالمبادرة عقد المراجعات العامة وتسيير المسيرات يدل على أنهم يرغبون في ممارسة ضغط على السلطة والحزب الحاكم من أجل القبول بمزيد من المطالب.. وهذا مشروع.

ويتعين على المسؤولين بتحويل مبادرة الرئيس من قول إلى عمل، أن يبادروا إلى بناء نظام من أجل ذلك.. أن يتواصلوا مع الآخر.. أن يترتبوا لاستئناف الحوار.. أن يوضحوا الغامض الذي يتحدث عنه «المشترك».. أو على أقل تقدير أن يردوا على تلك التعليقات.

الحوار لا يمكن أن يتم دون تواصل الطرفين بعضهم البعض الآخر.. ومبادرة الرئيس الأخيرة فرصة ثمينة ينبغي عدم إهدارها من قبل أي طرف سياسي بمن في ذلك المطالبون بالقيادة.. قد قلت قبل أيام أن علينا تجنب السير في الطريق الشاق بينما أمامنا طريق سهل.. لماذا نكفنا أنفسنا السير في صداره قاحلة رمضاء أو معدود وهبوط المسالك العسيرة في الجبال، بينما لدينا سهول وشواطئ رحبة؟

إن إهدار مبادرة رئيس الجمهورية الأخيرة سوف يكون خطأ فادحاً يجر إلى أخطاء قادمة سيكون ثمناً باهظاً، وسوف يدفع هذا الثمن الجميع، فلماذا علينا أن نخسر بينما الفرصة أمامنا جميعاً أن تكون كاسين؟

العيب السياسي في الشارع يستطيع أن يؤديه أي أحد.. لكن ممارسة اللعبة في الشارع لها مخاطرها.. المراهقون من سكان ألحي يلجأون إلى الشوارع للعب كرة القدم ويعيقون الحركة ويعرضون أنفسهم لمخاطر ويزعجون السكان في بيوتهم.. الناس يتقبلون هذا تسامحاً لأن هؤلاء المراهقين لا يجدون ملاعب رياضية.. لا ينبغي أن يتصرف محترفو اللعبة السياسية على هذا النحو.. خاصة وأن لديهم ملاعب مفتوحة كثيرة.

بوضوح

ابن النيل

المبادرة.. المحك

انتصاراً لفضيلة تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها من مصالح شخصية أو حزبية ضيقة ومحدودة، ولكي يقطع الطريق أمام أية محاولة للصيد في الماء العكر كما يقولون، بادر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بفك ما اعتدى مزج التعددية والتوريث من التباسات طال أمد الترويج لما خلفته من شائعات جرى تسخيرها كعتوان لما حطت به حيلة بعضينها.. من محاكيات سياسية ترقى إلى حد المزايمة والاستفزاز، مجدداً دعوته الجادة والمسئولة لأحزاب المعارضة.. إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية، داعياً إيها إلى الاحتكام لمبدأ الحوار الوطني الخلاق.. سبيلًا لإنهاء ما بين بعضنا البعض من خلافات أو اختلافات استثنائية عابرة.

أركان التجربة الديمقراطية اليمنية إذا.. جميعهم ودونما استثناء.. على محك اختبار ميداني حاسم.. ربما يكون الأخير في هذا الاتجاه، إذا نحن أردنا الوقوف على مدى مصداقيتهم، على المستويين الوطني والديمقراطي في أن معاً، حيث لم يعد هناك ما يبرر لأي منهم افتعال ما يتذرع به بعدها.. لا خلتنا أزمة لا وجود لها في واقع الأمر، وقد انقضت ضبابية ما كان عنواناً لمكاييدات البعض قبلها.

ولا أقل والأمر كذلك.. من أن يبادر الحريصون حقاً على سلامة وطننا اليمني، تأكيداً لحسن نواياهم بالمقابل، بإعلان استجابتهم الحققة لمبادرة فخامة الرئيس- موضوع زاويتي هذه- بل واعتبارها فاتحة لا يروق لأحد هم أن يتنعم إنساننا اليمني بحياتنا أصفهنا واستقراره بين ربوع أرضه الطيبة، أو أن تحتل بلاده مكائنتها المستحقة واللائقة بها عربياً وإقليمياً وعالمياً كذلك.. وإلى حديث آخر.

كل اثنين الواهمون

احمد التيمي

نضع الماضي في صورته القاتمة والغاشمة أمام الحاضر وإشراقة المستقبل دون نعرات وتحيز لدى

إقبال علي عبدالله

وهتك أعراض الناس ومحاوله بث الخوف والرعب بينهم كما كان يفعل الحزب الاشتراكي اليمني إبان حكمه الشمولي الانفرادي للمحافظات الجنوبية قبل الوحدة المباركة.. هذه الصور التي جسدتها أحزاب (المشترك) في مظاهرها ومسيراتهما والتي شاهد الجميع عدم تجاوب المواطنين معها، عكست باعتقادي حقيقة واحدة وهي عدم قدرتها على كسب ثقة الشارع بعد أن كشف أهداف توجهها وبرامجها ومواقفها التي تتطابق في رؤيتها مع الفكر الإرهابي المتخلف الذي كانت الإمامة العبادة تحكم به اليمن قبل الثورة الخالدة ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ م.. ولعل الثابت لما نقلوه أن ممن يتزعمون هذا (التجمع الحزبي المعارض) هم من بقايا العهد الإمامي

قطرة انتماء

أحمد محمد راجع

خطوة موفقة تلك التوجهات التي أصدرها الرئيس الخاصة بإعفاء الطلاب الدارسين على حسابهم الخاص (تعليم موازي) في الجامعات الحكومية اليمنية من دفع بقية الرسوم الدراسية لهذا العام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٠، وأنا شخصياً كنت أتمنى على الأخ الرئيس أن يوجه بإلغاء التعليم الموازي من الجامعات الحكومية اليمنية لأنه لا يتم توريده أي مبلغ من هذه الرسوم الدراسية- حسب عملي- إلى خزينة الدولة، وقد سعت- والعهدة على الراوي- أن ما يقارب من مبلغ الستة مليارات ريال - وهذه أرقام قديمة- تذهب إلى الجيوب من التعليم الموازي دون أن ينفق منها حتى فلس واحد ولو ترميم أية كلية من كليات التعليم الموازي أو شراء أجهزة لها أو معدات.. إذا ما الفائدة من هذا التعليم.. هل الغرض منه فقط تحصيل مبالغ مالية تذهب إلى الجيوب الخاصة دون أي مبرر ليتصرف بها غير المستحقين لها..

نضع الماضي في صورته القاتمة والغاشمة أمام الحاضر وإشراقة المستقبل دون نعرات وتحيز لدى

تفرض الضريبة على العقارات المؤجرة بواقع ايجار تنلهر في السنة طبقاً للعقود الصحيحة